الحالة الاقتصادية العامة [1]

كانت الحالة الاقتصادية العامة فى سنة ١٩٢٨ أحسن بوجه عام مما كانت عليه فى سنة ١٩٢٧ فقد كانت أسعار القطن مناسبة جعلت المزارعين يفضلون البيع على التخزين والانتظار .

وما زالت حركة المبانى فى المدن وخصوصا فى القاهرة والاسكندرية فى زيادة ماثلة أمام العيون .

وزادت قوة التعامل بالأوراق فى أسواق القاهرة والاسكندرية وكثر الاقبال على هذا النوع من الثروة المنقولة حتى أنه يلاحظ أن أسعار الأسهم التى جرى التعامل بها فى هذه الأسواق مالت الى الزيادة فى سنة ١٩٢٨ أكثر مما كانت عليه فى سنة ١٩٢٧

وزادت حركة التجارة العامة بين مصر والدول الأخرى من ٩٨,٣٩٦,١٣٩ ج٠م فى سنة ١٩٢٧ الى ١٠٩,٦٠٧,٠٠٥ ج٠م فى سنة ١٩٢٨ وبلغت الواردات بما فيها الأدخنة ٥٢,٠٤٣,٩٦٩ ج٠م فى سنة ١٩٢٨ يقابلها ٤٨,٦٨٥,٧٨٥ ج٠م فى سنة ١٩٢٧ والصادرات بما فيها السجاير ٥٦,١٦٥,٢٥٦ ج٠م يقابلها ٤٨,٣٤٠,٥٠٣ ج٠م والبضائع المعاد تصديرها ١,٣٩٧,٧٨٠ ج٠م يقابلها ١,٣٦٩,٨٥١ ج٠م أى أن ميزان التجارة قد كان راجحا فى صالحنا بزيادة تبلغ حوالى خمسة ملايين ونصف مليون ج٠م بين قيمة الصادرات بالقياس الى قيمة الواردات .

وكانت قوة الأخذ والعطاء فى التجارة الداخلية أحسن مما كانت فى سنة ١٩٢٧ ولو أنها مع هذا لم تصل الى درجة الانتعاش الواجب .

وبعد أن اتفقت البنوك فى مصر سنة ١٩٢٧ اتفاقها المعروف الخاص بعدم بيع القطن لحساب عملائها تحت القطع فى سوق مينا البصل جاءت

---

(١) من تقرير مجلس ادارة بنك مصر المقدم الى الجمعية العمومية العادية للساهمين المنعقدة يوم السبت ٢٣ مارس سنة ١٩٢٩ عن السنة التاسعة من حياة البنك .

فى سنة ١٩٢٨ واتفقت اتفاقا آخر جديدا يتعلق بنظام التعامل بينها وذلك بأن أنشأت فى ١٤ نوفمبر الماضى غرفة مقاصة مصرية تسوى فيها الشيكات والتحاويل المسحوبة على البنوك الموجودة فى القاهرة . ومع أن العمل بهذه الغرفة بدأ فى الجزء الأخير من السنة الماضية فقد بلغ عدد الشيكات التى دخلت الغرفة من ١٩ نوفمبر الى ٣١ ديسمبر الماضى ٣٨٤٩٦ شيكا قيمتها ٨,١٠٦,٤٢٢ ج.م والمنظور أن استمرار العمل بهذه الطريقة يوفر على البنوك لصالح المتعاملين أنفسهم الوقت فى تحصيل الشيكات ولو تقدمت منهم فى أوقات متأخرة من النهار .

وقد استأنفت الحكومة فى سنة ١٩٢٨ نظام التسليف على الأقطان من أموالها كما فعلت سنة ١٩٢٦ حينما بدأت الأسعار تهبط قبيل الموسم الجديد ولكن الاقبال على أموال الحكومة المعدة للاقراض لم يكن بالقوة التى كان عليها فى المرة الأولى لأن الأسعار أخذت تتماسك فتصرف المنتجون فى أقطانهم بالبيع وقد اشترك «بنك مصر» فى عملية التسليف هذه المرة الثانية كما اشترك مع بقية البنوك فى المرة الأولى وكان مركزه فى الحالين فى مقدمة البنوك . وقد بلغ مجموع ما أقرضه ٥٥٥٧٠ جنيها على ١٤٩٩١ قنطارا والباقى فى آخر العام ٣٠٣٠١ جنيه كما هو وارد فى الميزانية .

ومما يؤسف له أن أغلب الأقطان تباع تحت القطع وقبل الجنى بزمن طويل بل وقبل الزراعة فى بعض الأحوال . وما دامت هذه الحالة لا تتغير فمن الصعب تنظيم طرق الدفاع ضد المتلاعبين فى أسعار القطن .

وتدرس الحكومة من جهة أخرى طريقة لتنظيم التسليف الزراعى .

كذلك كانت حالة المالية العامة فى سنة ١٩٢٨ أحسن مما كان يتوقع لها . فقد أسفر الحساب الختامى للادارة المالية فى عام ١٩٢٧ — ١٩٢٨ عن زيادة الايرادات عما كان مقدرا لها بمقدار ٢,٢٩٠,٢٥٥ ج.م ناشئ عن الزيادة فى ايرادات الجمارك وايرادات السكك الحديدية ورسوم التسجيل وايرادات مصلحة الأملاك الأميرية .

وقدرت الايرادات فى ميزانية ١٩٢٨ — ١٩٢٩ بمبلغ ٣٧٫٥٣٢٫٠٠٠ ج . م والمصروفات بمبلغ ٤١٫٥٣٢٫٠٠٠ على أن يؤخذ من أموال الاحتياطى مبلغ أربعة ملايين لسد العجز بين الايرادات والمصروفات هذا العجز الناشئ معظمه عن شروع الدولة فى تنفيذ أشغال عمومية خصوصا ما يتعلق منها بالرى .

وبناء على قرارات مؤتمر القطن الدولى المنعقد فى يناير سنة ١٩٢٧ وافقت الحكومة المصرية على تأليف لجنة مشتركة من سبعه أعضاء مصريين وسبعة أعضاء أجانب يمثلون الدول المنضمة الى اتحاد غزالى القطن للنظر فى جميع المسائل الخاصة بالقطن من حيث علاقات المنتجين والغزالين .

وقد اجتمعت هذه اللجنة لأول مرة فى زوريخ يومى ١٤ و ١٥ يونيو الماضى ووضعت لائحة داخلية لها وحبذت عدم حصر تطبيق قانون خلط القطن على داخلية البلاد المصرية وصرحت أن مصلحة الغزالين تحتم أن يمتد تطبيق هذا القانون على المصدرين فى مينا البصل وأعلنت « أن كل خلط لأنواع القطن يحصل بواسطة المصدرين وبغير علم المشترى يعد ضربا من ضروب الغش » والمأمول أن تتم الاجراءات الخاصة بجعل قانون خلط القطن شاملا لجميع المتعاملين به فوق الأراضى المصرية .

وأسفر تعداد سنة ١٩٢٧ على أن سكان القطر المصرى قد بلغوا ١٤٫٢١٠٫٠٠٠ مقابل ١٢٫٧٥٠٫٧٥٠ نسمة فى التعداد السابق فى سنة ١٩١٧ أى أن السكان زادوا بنسبة ١١ ٪ .

وكانت الأراضى التى يملكها المحولون فى سنة ١٩١٧ تبلغ مساحتها ٥٫٤٨٦٫١٥٥ فدانا فزادت فى سنة ١٩٢٧ حتى بلغت ٥٫٦٩٨٫٧٧٧ فدانا أى أن الأراضى الصالحة للزراعة زادت بنسبة ٣ ٪ .

وكانت حصة الفرد من مجموع السكان فى المساحة ٤٢ فى المائة من الفدان من الفدان فى سنة ١٩١٧ ثم نزلت الى ٣٨ فى سنة ١٩٢٧ .

وهذه الأرقام ناطقة بأن البلاد لم تعمل عملا جديا فى الأعوام العشرة الماضية لزيادة مساحة أراضيها الصالحة للزراعة زيادة تتمشى مع النسبة

فى زيادة السكان ، وداعيه الى التفكير الجدى فى معالجة هذه الحالة بتدبير أقصى مايمكن تدبيره من مياه لارواء الأراضى التى يراد اصلاحها للزراعة أو لتحسين رى وصرف الأراضى المزروعة الآن زراعة ناقصة ، و بتدبير وسائل أخرى لاحياء الصناعات فى البلاد يتوازن بها الانتاج القومى وتتنوع بها أسباب الثروة والرخاء ، و بتنظيم أسباب التجارة وتنشيطها .

وسيترتب على مشروعات الرى والصرف الكبرى المزمع انشاؤها زيادة مساحة الأراضى الصالحة للزراعة بالحياض المنعزلة فى الوجه القبلى والأراضى البور فى شمال الدلتا . وبهذا سيكون أمام المصريين فى الأعوام العشرة القادمة فرصة سانحة لتوحيد جهودهم المالية وتنظيمها فى صورة شركات مساهمة مصرية ذات رأس مال كبير لاستغلال هذه الأراضى بالوسائل العصرية تمهيدا لتجزئتها على صغار المزارعين الذين تكون الشركات المذكورة قد سعت الى اجتذابهم اليها فى هذه الجهات .

وقد استمر الخبراء الجمركيون المعينون من قبل الحكومة يدرسون فى السنة الماضية ولا يزالون يدرسون حتى الآن النظام الجمركى الحالى ووسائل تعديله لأحلال نظام جديد محله للعمل به فى السنة القادمة . والمأمول أنه لا يحل أجل النظام الحالى حتى تكون الحكومة قد أخذت عدتها لوضع نظام جمركى تتحقق به مصلحة الدولة كما تتحقق حماية الصناعات الأهلية ، هذه الحماية التى كادت تجمع الدول على تأمينها فى بلادها ضد المنافسة الأجنبية .

ولعل سنتنا الحاضرة تكون سنة رخاء وسعادة للبلاد .

البنك والجمعيات التعاونية الزراعية [1]

كان المبلغ المودع من الحكومة لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٧ على ذمة التسليف لهذه الجمعيات ٥٠,٠٠٠ ج م . ثم زاد حتى بلغ فى ٣١ ديسمبر الماضى ١٠٠,٠٠٠ ج م .

---

(١) من تقرير مجلس ادارة بنك مصر المقدم الى الجمعية العمومية العادية للساهمين المنعقدة يوم السبت ٢٣ مارس سنة ١٩٢٩ عن السنة التاسعة من حياة البنك .

وقد فتح البنك فى السنة الماضية اعتمادات لسبع عشرة جمعية تعاونية بلغ مجموعها بالفوائد ٢٨٩١٧ ج ٠ م . والمسدد ٢٣٠٠٩ ج ٠ م والرصيد الباقى ٥٩٠٨ . سدد فى السنة الجديدة .

وبلغ عدد الجمعيات التعاونية التى لها أرصدة دائنة لغاية ٣١ ديسمبر الماضى ١٩٤ جمعية .

وبلغ رصيد الحسابات الجارية الدائنة لهذه الجمعيات كلها ٤٠٢٤٥ ج ٠ م .

وأملنا أن تقوى الجمعيات التعاونية ، وأن نسجل فى كل عام تقدمها الظاهر الملموس من زيادة عددها ، وزيادة قدرتها على الاقتراض والسداد وزيادة أرصدة حساباتها الجارية الدائنة ، وأن يكون القائم منها نواة صالحة لتعويد المزارعين على التضامن فى المصالح المشتركة بينهم ، وعلى تقدير المسئولية المترتبة على القروض التى يعتمدونها لتسهيل أعمالهم التعاونية .

جدول ببيان مواعيد ومقادير أقساط أموال الأطيان بالقطر المصرى

مديريات	نوع التقسيط	مواعيد ومقادير الأقساط							
		١ يناير	١ مارس	١ مايو	١ يوليه	١ سبتمبر	١ نوفمبر	١ ديسمبر	
القليوبية ...	عام	—	—	٣	٣	—	—	١٠	٨
الشرقية ...	عام	—	—	٦	—	—	—	١٤	٤
	خاص	—	—	—	—	—	—	١٢	١٢
الدقهلية ...	عام	—	—	٣	٣	—	—	١٢	٦
	خاص	—	—	—	—	—	—	١٢	١٢
المنوفية ...	عام	—	—	٤	٤	—	—	٨	٨
الغربية	عام	—	—	٤	٤	—	—	٨	٨
	خاص	—	—	—	—	—	—	١٢	١٢
البحيرة	عام	—	—	٣	٣	—	—	—	—
	خاص	—	—	—	—	—	—	٨	١٠
	خاص	—	—	١٢	١٢	—	—	١٢	١٢
الجيزة	عام	—	٤	٤	—	٨	—	٨	—
بنى سويف ...	صيفى	—	٤	٤	—	—	—	—	—
	شتوى	٤	٨	٨	٤	٨	—	٦	—
الفيوم	عام	—	٤	٤	—	٨	—	٨	—
المنيا	صيفى	—	٤	٤	—	—	—	٨	—
	شتوى	٤	٨	٨	٤	٨	—	—	—
أسيوط ...	صيفى	—	٤	٤	—	٨	٨	—	—
	شتوى	٣	٦	٦	٥	٦	٦	—	—
جرجا	عام	٤	٨	٤	٤	٨	—	—	—
قنا	عام	٤	٨	٨	٤	—	—	—	—
أسوان ...	منطقة بحرية	٤	٨	٨	٤	—	—	—	—
	منطقة قبلية	—	٦	٦	—	٦	—	٦	—
	منطقة الخزان	—	—	—	—	—	—	٢٤	—